بين النبوءة ... والرؤيا الإبداعية

رواية «النمر الأرقط والكلاب» في المشهد الثقافي العربي

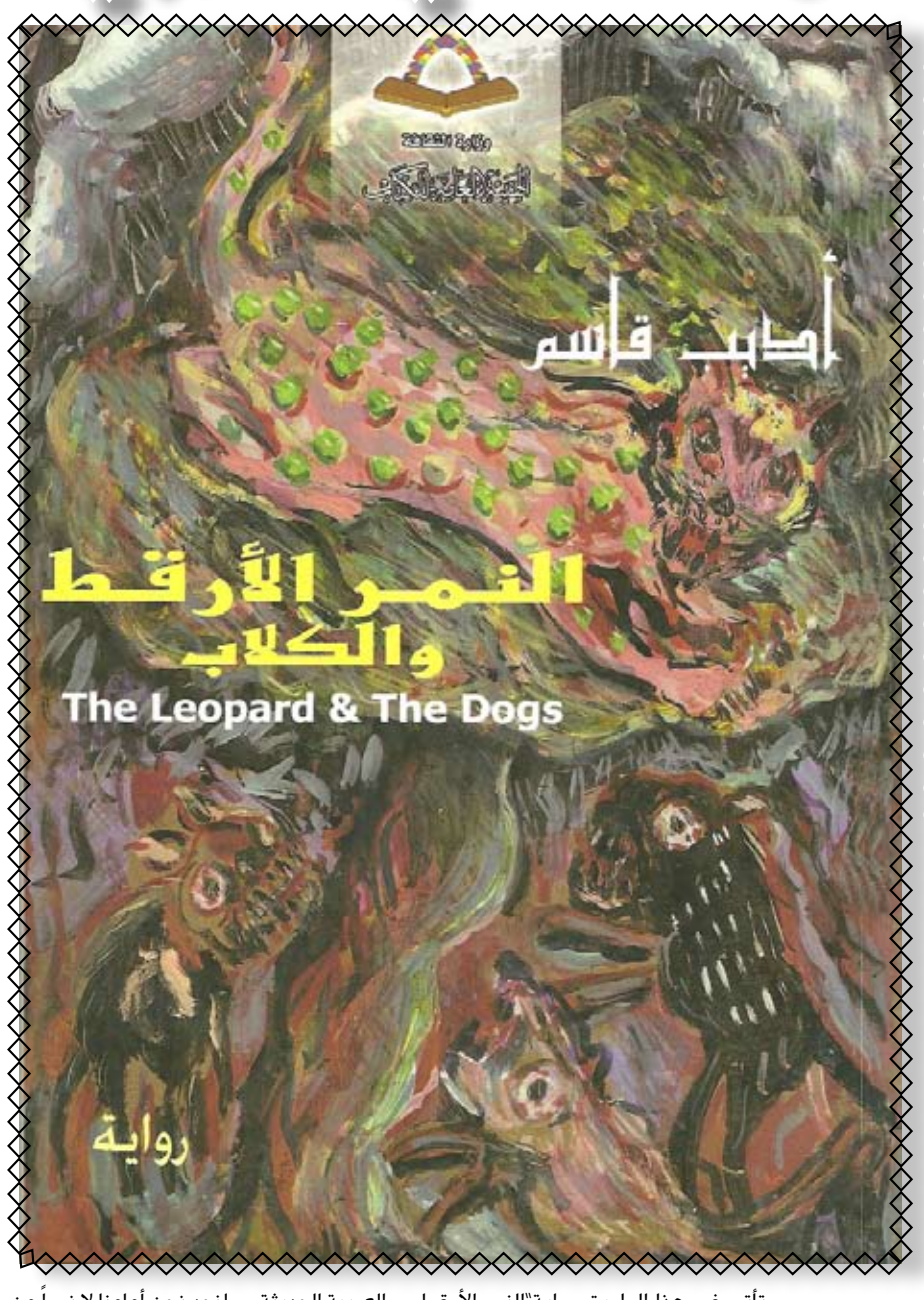

في السنوات الأخيرة ومع بداية العقد الأول من هذا القرن، تخطت الرواية اليمنية مرحلة طفولتها فحظيت بالإقبال والرواج حد الاستثارة.. وبرز في المشهد الثقافي اليمني جيل من المبدعين منفتح على هذا العالم بطرقه الوعرة أمام تيارات التحديث، وذلك على الرغم من محدودية التجربة التي شرعت بالبحث عن حساسية جديدة للغة والشكل في هذا النوع الأدبي الأقل تطوراً في اليمن.

وضمن إصدارات الهيئة العامة للكتاب ، صنعاء – الجمهورية اليمنية، صدر مؤخراً للأديب الناقد والقاص أديب قاسم عن مطابع اليمن الحديثة رواية «النمر الأرقط والكلاب» التي استوعبت ما يناهز مائتي صفحة من القطع المتوسط. وقد ازدان غلاف الرواية بلوحة تزيينية معبرة بريشة الفنان أحمد عبد العزيز جسدت تواشيح الرؤيا الإبداعية لمضمون هذا العمل الأدبي ومثار الدهشة التي يولدها الانفعال الصوفي التجريدي فأضفت عليه قيمة فنية جمالية اتسمت بالدلالات العميقة.

محمد مرشد الأهدل

وجاء في الوجه الأخير للغلاف تحت عنوان«في هذه الرواية» جانب من القص يتميز بتكثيف تعبيري.. نجتزئ منه هذا المشهد:

« أقترب كلب الروديسي Rhodesian من شجرة الزيتون دون خوف من بطش النمر الأرقط ، بل أسند ظهره على جذعها مطمئناً إلى أنه سوف يكون في مأمن ، فحدقت فيه جميع الكلاب.. ونبح بصوت حزين.. وخطب في الكلاب:

" يا معشر الكلاب، كثيرون سيقولون باسمك يا رب تنبأنا.. فأعددنا لقيام الساعة..وباسمك أخرجنا النمر من داره .. وباسمك صنعنا قوات كثيرة.

والحق أقول لكم ، إذا وضع الفأس في أصل الشجرة ، يصنع الله من الحجارة أولاداً للنمر"

توقف برهة وصوّب عينيه في وجوه القوة العسكرية بنظرات نافذة عميقة جعلتها تندفع إلى الخلف وإلى الأمام يسيطر عليها الرعب، فدبَّ الضعف في قلوب الكلاب..ثم أضاف وقد ترقرقت الدموع في عينيه:

" تركتمونا نعيش في ظلال ، ودفعتم بنا إلى حلق الموت! .. قلتم إن الشعب الذي يملك الأرض غير موجود، ولكن هنالك شعب من النمور يملك هذه الأرض.. إنني لم أكن أعرف ذلك! وشاهدت الأشجار محملة بالثمار.. فمن الذي زرعها ؟ إنه شعب النمر الأرقط!.. لقد كانت لهم بيوت جميلة، ولكن كان على قادة الكلاب أن يتظاهروا بعدم رؤية تلك البيوت" وهمد بعض الوقت.. ثم رفع كفيه ونظر إلى السماء: " سلام للمطرودين من ديارهم الذين قيلت عليهم كلمة شريرة، لأن لهم ملكوت السموات".

والتفت إلى عيني النمر الأرقط فبسط له النمر يداً للمصافحة.. ومن أقصى السماء جاءت حمامة وجثمت على الشجرة، ولمعت عينا النمر المتقدتان بل المضيئتان من خلال تحديقه في الروديسي الذي شقّ الصفوف ومضى في طريقة يترنح في ضوء القمر".

ورواية"النمر الأرقط..." في شكلها ومضمونها وتجلياتها عمل فني أدبي ثري اتسم بالجرأة في طرح واحدة من أهم قضايا العصر المعقدة والشائكة وأكثرها جدلاً لدى قطاعات واسعة من المثقفين فيما أخذت حيزا كبيراً في المشهد السياسي والثقافي الذي يؤرق الإنسان العربي!.. تلك هي ملحمة الصراع العربي- الإسرائيلي، قضية العرب الجوهرية التي يحتدم حولها الخلاف في أورقة السياسة الدولية بين حق المقاومة R-sistance وبين ما يسمى الإرهاب Terrorism،لا سيما إرهاب الدولة المنظم الموجه ضد شعب أعزل يعاني الاحتلال ، وحيث يصبح الإنسان هو القضية محك هذا الصراع.

غير أن الرواية تجتنب هذه المباشرة ، أي النسخ الخارجي للواقع فهي عمل مشحون بالرؤى ، يعرض لنا الحدث المجرد الذي يحتضن كائنات تمور بالحياة وتتعرض للصدمات والصدمات المضادة التي تملك عليك وجودك دون الحاجة إلى غلاف من التعليقات... ولغة الرواية تفوح بالألفة التي تنساب دون جهد، فيما اتصفت بحميمية شعرية ، تتسق مع عبارة أبي حيان:(أعذبُ الكلام ما كان شعراً اتخذ صورة نثر، أو كان نثراً اتخذ صورة شعر).. فالعبارة بسيطة وجميلة وفيها سلاسة اللفظ المتولد من شجرة اللغة العتيقة حين يتخذ طابعاً محليا، وهو ما يجعل الشخصيات في تمايزها تتحدث بلغاتها الخاصة بحسب مستوياتها الذهنية وموقعها داخل النسيج الاجتماعي.

ويبرز في هذه اللغة جلال الصورة الباعثة على الأسى والحزن.. لتنفتح على ظلال المعاني التي تذهب أبعد مما يبدو على السطح ما يعني تعدد جوانب الرؤية براميها وأهدافها البعيدة.

وفي حديث ضافٍ مع مؤلف رواية "النمر الأرقط والكلاب" عن المنهجية "الأسلوبية" التي أعتمدها أجاب:"من الناحية الفنية لقد حاولت في هذه الرواية قراءة الصراع العربي الإسرائيلي من زاوية مختلفة عما اجترحه إخواني الروائيون العرب الذين سبقوني في عرض هذه القضية، وذلك في دغدغة ساحرة عن طريق استخدام الرمز الحيواني المتضمن مساحة من الشر مع احتمالات ((الخير)) خارج التوقعات، وبعيداً عن العاطفة والتسطيح او التنميط (الخطب والحماسة والغنائية المسطحة) واقتربتُ من المعالجة العقلانية في مسارها الإنساني.

لقد حاولت أن ارتفع بالموضوعية الوطنية إلى التعميم الإنساني (ما يحدث هنا يمكن أن يحدث في مكان آخر ،بل في كل مكان) إذا هي رواية أرض البشر .. ارض الأديان الكبرى التي تنقلنا من الفردوس والبراءة إلى الموت .. إنها مجاز بالغ الشمول وتراجيدي للوضع الإنساني ، وهي نتاج عصرنا .. ولم أجعل الإسرائيلي شخصية شريرة سوداء ذات بعد واحد ..بل كإنسان يتألم ويندم على تدمير غيره وتعريض شعبه للقتل في أرض يشعر أنه لا يمتلكها وإن على المستوى التاريخي، وذلك من خلال تعدد مستويات النص.. فالحياة تتوالد وتتغاير وتتجدد.. فهنا يعيش اليوم شعب ما، وفي هذا المكان طالما عاش هذا الشعب، وحافظ على استمرارية العيش وإخصاب الأرض بينما هجرها غيره.

وإنسانية الفلسطيني جعلته لا يتوقف عند وجه واحد للعدو.. ولم تمنعه من المقاومة ومن مزاولة الحب.. وكانت مقاومته العدوّ عن طريق التشبث بالأرض، وعن طريق التنمية الديموجرافية ، أي عن طريق التكاثر وتأكيد الوجود وتثبيت الهوية.. وفي هذا التواقع مع المكان كانت التضحية والاستشهاد ".

وكان الكاتب أديب قاسم قد صدر روايته ((النمر الأرقط والكلاب)) بإهداء وجهه الى جميع نمور العالم التي لا تميل إلى التطرف.. أما وقد وجه جانبا من إهدائه إلى نوع واحد من الكلاب عدا أنواعها الأخرى الزاحفة من الغرب، فهذا يعيد إلى الأذهان ما ورد في الأثر:"يأتي زمان تتكالب فيه الأمم على أمتي كما يتكالب الأكلة على القصعة" أي المائدة!.. ويرى مؤلف الرواية أننا نعيش زمن النبوءة هذه بكل ما استبطنت من إيقاعات انعكست في عجز الأقوياء وفي زعيق الذي لا يشعرون وفي تدين الذين لا يؤمنون.. وتلك سمات إنسان هذا الزمن تحت رهان القوى الزاحفة على الشرق من إنكارها لاحقية الوجود الشرعي.

وفي النهاية، إذا أخذنا في الاعتبار رواية "مزرعة الحيوان" Animal Farm لجورج أورويل ...وتأتي في هذا الطريق رواية"النمر الأرقط والكلاب"... كلتاهما تتوسل بالحيوان لتكتشف الواقع "الآخر"الفانتازي" ، المفعم بالرغبة في السيطرة حيث تكمن الكبرياء من نوع :"لا توجد طريق سوى طريقنا"! وهو ما يجري الإعلان عنه في تضاعيف الرواية عبر "فيتو" الزرائب المتحدة، تسندها "جزر حزب الضباب" الحليف التقليدي إذا يعلن ممثلها في هيئة الدواب:

" أعتقد أنه لا يتوفر حل غير حلي... وقد تم اتخاذ القرار... لذا سأقرأ عليكم تقريري" وأنبعث التيرير يقرأ ودون حتى أن يرفع قبعته للتحية:" أعترف أمام الجميع أن الحياة قد كانت دوماً تجربة مؤلمة، بل هي مخيفة !.. وأن الحق كان عبر التاريخ في يد القوة ... حق مكتسب بالقوة – وهو مشروع في السياسة الحيوانية..."(ص118).

وعلى هذا تعد رواية "النمر الأرقط والكلاب" في الأدب المحلي إضافة حقيقية متميزة للرواية العربية الحديثة .. ولنجد نحن أمامنا لا نمراً من ورق ، وإنما " نمراً متحفزاً" لا يستثمر طاقته في مزاولة العنف من أجل العنف، أي في معالجة موضوعات دامية- كالوحشية المألوفة ، ولكن بما يسمح لنا بالضحك(بالتنفس) عندما يظهر لنا الصديد التاريخي ، وحيث يقول النمر الأرقط للكلاب:

" إن العضّ واجب لكي يهب الحياة
والتخميش مقدس لكي تفوح
به رائحة الفساد
ويجب أن نمزّق دمامة الحياة!»

على هذا المستوى تقف رواية «النمر الأرقط والكلاب» شهادة على العصر في تجسيدها المشهد الثقافي العربي- والعالمي المأزوم ، في ساحة اختلطت فيها الأوراق وتباينت لديها الرؤى.. فنشاهد «إنسانية» الإنسان تسحق في ذروة أزمات العصر الروحية وهي تعصف بهذا العالم.

أهمية التغيير في حياة الناس

يذهب العديد من علماء الاجتماع إلى القول بضرورة التجديد والتغيير في مختلف وسائل الحياة، وأن ذلك الأمر غاية في الأهمية، لأنه يكون بمثابة إجلاء الصدأ الذي يغلف الحياة ويجعل منها هدىً يتردد ليصم الآذان بعد أن كان يشنفها في مراحل مضت،ربما لا تتجاوز العقد أو العقدين دون أن يحدث في هذه الحياة شيء من التجديد هنا تغلف الحياة بشيء من الرتابة ويعتريها الوهن، ويدب الملل في مختلف شرايينها ومفاصلها وبشكل تبدو معه هذه الحياة فيها شيء من التشوه والقبح.

أحمد مثنى

هكذا

يقول علماء الاجتماع وعلى رأسهم مؤسس علم الاجتماع العلامة ابن خلدون التونسي المنشأ اليمني الأصل.

هذا القول ينسحب على الحياة بشكل عام، أما حين يكون متعلقاً بالحياة السياسية بشكل خاص فحدث ولا حرج،ذلك أن الحياة السياسية تكون في أمس الحاجة إلى مثل هذا التجديد والتغيير وفي مدد قصيرة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

نقول ذلك لأن أمر السياسة دائم التحول والتبدل والناس مع هذا التبدل يتطلعون إلى ما هو أفضل،كي يعود ذلك على حياتهم بالنماء والسلم الاجتماعي والاستقرار والتقدم، وهذه هي فحوى العقد الاجتماعي بين الناس والأنظمة،وعلى الأخيرة أن تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الغايات على مختلف المستويات معيشة وفكراً وثقافة وتعليماً وأمناً.

وتجاه ما ذكر فإنه يتعين القول إن الحياة وسبل التغيير والتطور فيها لا تكون بالعمارات ولا بالشوارع الفسيحة ولا بعدد السيارات والزحمة في شوارع المدن،ليس التغيير والتطور كذلك،بل هو منظومة يأتي مردودها ويتجسد في علاقات الناس،بل يجب أن يلامس الأفكار والوجدانات،وهو كذلك يجب أن يجري في شرايين ومفاصل العلاقات الاجتماعية،تلك العلاقات التي يجب أن يعاد النظر فيها شكلاً ومضموناً في بلادنا العزيزة ريفاً وحضراً عواصم ومدناً.

بمعنى آخر فإنه أضحى معلوماً للخاص والعام أن العواصم في كل بلاد الله هي التي تغذي وترفد بقية المدن والأرياف بالعديد من القيم والآداب والأفكار التي تساعد على جعل الحياة ذات مذاق منظم وآمن أكثر أنه في تلك المجتمعات سعت الدولة وقيادات الوزارات والهيئات في العواصم إلى رفد الحياة في مختلف جوانبها وطبعت بقية المدن والأرياف التابعة لها بمختلف القيم المدنية الجميلة والراقية»،ومدت جسوراً من المعرفة والمدنية والعادات الراقية إلى ناس تلك المدن وبشكل أضحت معه تلك المدن والقرى تسير وبشكل منتظم في فلك تلك العواصم وعلى هداها.

فهل ما هو واقع في بلادنا يسير وفق هذا التوجه،أم أننا نسير عكس عقارب الساعة،وأننا مجتمع يغرد خارج سرب الحياة، قياساً على بعض المجتمعات التي سعت الدولة فيها إلى خير الأمة وإلى سلمها الاجتماعي على الرغم من وجود أعداد من القوميات المختلفة والديانات السماوية وغير السماوية والطوائف واللغات المختلفة والعادات والأعراف المتعددة،ومع كل ذلك فقد تطبع الناس في تلك المجتمعات المتناقضة بطباع النظم والقوانين التي أصدرتها الدولة باعتبارها الراعية لحقوق الأمة والحريصة على التساوي فيها وقد انعكس ذلك على حياة تلك الأمم وسلمها الاجتماعي.

أكرر السؤال نفسه لأنه لم يجد له إجابة بعد،لأقول: هل ما هو واقع في بلادنا يمت بصلة أو يسير في الاتجاه الذي سارت وتسير فيه الدول ومجتمعاتها في بلاد الله؟ خاصة أنه قد مضى أكثر من أربعة عقود ونصف على الثورة اليمنية المباركة؟

دعوني أقول بعض الحقيقة وإن كان فيها شيء من المرارة،على بعض أولئك المنافقين والمتزلفين ممن يرددون تلك اللازمة في مختلف شؤون البلاد- كله تمام-.

ونحن لا ننظر إلى ما هو موجود وما تحقق نظرة دونية،خاصة نحن المخضرمين الذين عاشوا حياة ما قبل الثورة اليمنية المباركة خاصة في شمال الوطن وإن كنا في تلك المرحلة صغاراً على الحياة غير أنا كنا مدركين بعض الشيء للحال الذي عليه أسرنا ونحن،حيث توقفت الحياة وعلى كل الأصعدة عند حدود القرن الأول الميلادي،وللمرء والقارئ العزيز أن يتخيل حياة تلك القرون الضاربة في القدم.

ثم نحن لا ننظر ما تحقق نظرة دونية أو نقلل من حجم تلك الإنجازات التي تحققت على مختلف جوانب الحياة وهي اليوم تنبض وتكبر،غير أن ما نحن بصدده هو،أين مردود هذا التطور والنماء على العلاقات الإنسانية وعلى السلم الاجتماعيين؟ وهل من دور للعاصمة في تجسيد ما هو واقع على الساحة من تطور إلى العلاقات الاجتماعية والحياة المدنية.

أم أن الريف والقبيلة ما يزالان يشكلان المصدر الأول والأخير للقوانين والنظم والحياة،وهما اللذان يمدان العاصمة بالهمجية والخروج أكثر فأكثر من دائرة الحياة المدنية وبشكل أصبح بعض ناس هذا الوطن أكثر قرباً من الأعراف السلفية ومن الروح الهمجية،ما سلب الدول العديد من اختصاصاتها في العقد الاجتماعي وهمش دورها في العديد من الجوانب المهمة في حياة الناس.

ولكي لا تكون النظرة قاصرة على الجانب القبلي باعتباره أحد العوائق المهمة، فإنه يتعين علينا النظر إلى مختلف الأمور التي تشكل عائقاً أمام تطور ونماء الحياة المدنية، وإحداث التغييرات فيها على المستوى القانوني والفكري والوجداني والتعليمي والمدني.

ذلك أن مسألة التطور والتحديث والتغيير ليست متعلقة بجانب دون آخر، وكما سبق القول فإنها منظومة متكاملة وتحتاج إلى التعامل معها على مختلف القنوات ويكون ذلك وفقاً لإرادة من الدولة ووفق آليات وزمن محددين.

ونعود إلى القول إجمالاً إن مسألة التحديث والتغيير تقع على عتق الدولة باعتبارها الراعية للأمة والمسؤولة عن سلمها الاجتماعي، وهي ثانياً يجب أن تكون هاجس كل المؤسسات والنقابات والاتحادات والمجتمع المدني وكل أشكال التكوينات المدنية،وهذا طبعاً لا يلغي القول بأن هناك في أرياف العاصمة وبعض المحافظات من يحب الاستقرار والسلم الاجتماعيين بل على العكس هناك الكثير والكثير إن لم يكن جميع أبناء القبائل من هم يبحثون عن الدولة ويدعون إلى ضرورة وجودها وممارسة جميع مهامها المتعلقة بالأمن والسلم الاجتماعيين.

ذلك أن مسألة وجود الدولة وتحمل مسؤولياتها أضحى في بعض المناطق غاية في التعقيد وهو بحاجة ماسة إلى إرادة كي توجد وتعمل على تحقيق ذاتها وتمارس مختلف مهامها، فهذه مسألة غاية في الأهمية لأن غياب الدولة قد أدى إلى تغلغل قوى التخلف في العديد من مفاصل الحياة ليس في تلك المناطق،بل في كل مناطق الجمهورية اليمنية، ليس ذلك فحسب بل قد جعلها تمارس أنشطتها وتقوم بتفعيل تكويناتها بما في ذلك معيشاتها وبكل حرية وعلنية وبرضاء ورعاية الدولة قبل الوحدة المباركة،وتحت مظلة الديمقراطية بعد أن أصبحت شرطاً تحقق الوحدة اليمنية باعتبارها الرديف الذي يعطي مساحة من الحريات لحركة الناس وتكويناتها الحزبية التي هي مفتوحة إلى الآخر للأنشطة المعادية ولا نعرف لها سقفاً، إذ كان القصد من هذا نريد أن نتسابق مع الدولة العظمى أمريكا فيما تذهب إليه حيث أوجدنا المؤسسات التي تستنزف البقية الباقية مما يمكن أن يستفيد منه ناس هذا الوطن،وكذا فيما تذهب إليه من مقولات (دعه يعمل دعه ينتج، دعه يكسب)غير أنا فهمنا ماكانت تستحدثه وتنادي به وتدعو إليه بشكل معكوس،فبدت الأمور وسارت على هذه الشاكلة، (دعه يغش، دعه ينصب،دعه ينهب) غير مدركين لأهمية التنشئة ولأهمية العلوم والمعارف والتربية هذه الأشياء مجتمعة هي من أوجدت المجتمع الامريكي وجعلته يتعامل مع الحياة وفق طقوس ونواميس تتآلف وتنسجم معها مختلف المتناقضات.

وتحت غطاء هذه المظلة مدت الأنشطة المعادية للوطن أرضاً وإنساناً وديناً ومعارف وتحديثاً سقفها إلى المحافظات التي لم يكن لها وجود سابق فيها،واتخذت من بعضها أوكاراً وبؤراً لاقلاق الأمن وزعزعة السلم الاجتماعي في محاولة آثمة لإيقاف حركة الحياة والإساءة للبلاد وقد تحقق لهم شيء من ذلك.

وهنا نعود إلى القول إن منظومة التجديد والتغيير تحتاج بداية إلى إرادة قوية من الدولة،لأن هذه الإرادة تبقى من الأمور المهمة والتي بدونها يستحيل تحقيق أي قدر من التجديد والتغيير في العلاقات الاجتماعية وفي تحقيق السلم الاجتماعي ثم يأتي بعد ذلك اصطفاف المجتمع بمختلف شرائحه وتنظيماته وتكويناته.

وفي تقديري فإنه يقع ضمن هذه المنظومة مسألة غاية في الأهمية، أقصد بها منظومة التغيير، أكرر يقع ضمنها ان لم يكن في مقدمتها، إعادة النظر في بعض القوانين خاصة تلك التي تعيد صياغة المختلف في أرقى صوره وأشكاله وكذا استصدار قوانين جديدة تلبي حاجة المجتمع في التطور والتحديث، وفي التضييق على مختلف مراكز القوى الشرعية التي لا يروق لها إحداث مثل هذه التغييرات التي انتظرها ناس هذا الوطن.

ويكون في مقدمة هذه القوانين التي يتوجب إعادة النظر فيها وفي مضامينها قانون الانتخابات الذي يأتي بعد خمسين سنة من الثورة اليمنية المباركة ضد كل أشكال وصور التخلف ليفرض الوصاية على شعبنا بانتخاب عضو لهذا الهيئة البرلمانية والرقابية العليا في البلاد ممن يجيدون القراءة والكتابة ونتيجة لذلك فإن هذه الهيئة العليا الموقرة أو الأغلبية العظمى فيها تعمل جاهدة على عرقلة بعض القوانين والمنظم التي من شأنها تحقيق الأمن والسلم الاجتماعية واللذين يرغب وينادي بهما ناس هذا الوطن كما أنه ضمن مطالبي أن تصدر بعض هذه القوانين المهمة في حياة الناس ويكون تطبيقها على الواقع حقيقياً لمعاناة الناس في غياب مثل هذه القوانين ولأهميتها في تحقيق السلم الاجتماعي وفي محاصرة الجريمة ألا هو:

1) قانون حيازة وحمل السلاح الذي قدم إلى الهيئة الموقرة قبل عقدين من الزمان وهو حتى اللحظة لم ير النور.

في حين أن الدعوات تلو الدعوات من جميع ناس هذا الوطن ومن المنظمات المدينة والحقوقية والإنسانية ما تزال تستنجد بالهيئة الموقرة وتصيح بملء الفم،من أن الجرعة وتفشيها والإرهاب والتمرد على الدولة ليس إلا نتيجة لهذه البيئة الحاضنة للسلاح،وأن الحال ستظل إلى ماشاء الله وحتى تصدق الدولة في محاصرة هذه الآفة والقضاء عليها حملاً على الأقل.

ولنا أن نتساءل عن أهمية القوانين في حياة الناس إذا لم تكن على علاقة وطيدة بحاجة الناس إلى مثلها خاصة تلك التي من شأنها تنظيم العلاقات بما يحقق المواطنة المتساوية والسلم الاجتماعي وبما يصون ذاكرة الأمة من العبث الواقع على الآثار في مختلف المناطق اليمنية، إن ما نسمعه ونقرؤه حول نهب الآثار والمخطوطات القديمة واستخدام الشولات في تهديم ذاكرة الأمة من قبل من لا ضمير لهم إنما ينبئ عن غياب كلي للدولة ولنا مع هذا وقفة في موضوع آخر يعطيه بعض حقه.

ولذلك فإنا هنا نؤكد ضرورة إعادة النظر في بعض هذه القوانين واستصدار قوانين جديدة لتنظيم العلاقة ومن هذه القوانين:

2) قانون صارم يجرم العبث بالآثار والمخطوطات والمتاجرة بها، أقول صارم لأن التمادي قد فاق الحد وأتى على المواقع والمناطق الأثرية بشكل ستصحو معه الأمة في أيامها القادمات وهي فاقدة لكل شيء.

3) قانون آخر يمنع (الوساطة) التي يمكن لنا أن نقول بملء الفم أنها أضحت ظاهرة تستحق الوقوف أمامها بكل جدية وتستدعي إصدار قانون المنع والتجريم لها، لأنها أسهمت بهذا القدر أو ذاك في إضعاف هيبة الدولة وفي تخطي الفوضى وتجاوزها لمختلف القوانين والنظم.

فهل نعي حاجة المجتمع إلى إعادة النظر في بعض تلك القوانين وإلى استصدار أخرى، خاصة تلك التي يعول عليها إعادة الاعتبار للدولة وهيبتها المفقودة، وللمواطنين المتعطشين إلى السلم والأمان الاجتماعيين وبما يعيد كذلك الاعتبار والتشكيل للأفكار والعلوم والثقافة والوجدانات والتعليم ومخرجاته الذي لا يختلف اثنان على رداءته وعقمه وقد دبج الكثيرون من المختصين والتربويين المهتمين بشأن التعليم، ودعو إلى ضرورة إنقاذه من الحال التي آل إليها دون أن يجدوا آذاناً صاغية أو صدراً يقدر تلك الجهود ويعطيها شيئاً من الاهتمام.

بمعنى آخر، فإن الحال تسير في الاتجاه المعاكس لحركة الحياة ولطموح الناس في بلادنا، بفعل ما هو واقع من تهافت على المصالح الخاصة، ومن تهميش لكل ما يشار إليه من اخلالات وإغفال لمصالح الناس إلا فيما ندر وكأن لسان الحال يردد ذلك البيت الشعري في الحكمة لشاعر اليمن الثائر عمرو معد يكرب الزبيدي:

لقد أسمعت إذ ناديت حياً
ولكن لا حياة لمن تنادي.